قراءة سوسيولوجية لظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري
Sociological analysis of corruption phenomenon in the Algerian society

محمد علي سلامي [1]، أ.د/ عبد الحميد جفال[2]
[2.1]جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)
[1]sellamihamouda@ymail.com

تاريخ الاستلام : 17-10-2018؛ تاريخ المراجعة : 07-11-2020؛ تاريخ القبول : 31-12-2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري من خلال استقراء أبرز المعطيات التي تناولت واقع هذه الظاهرة بمختلف أشكالها داخل مختلف المؤسسات والمنظمات والبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

فتناولت الدراسة مشكلة الفساد في مجتمعنا باعتباره أصبح ظاهرة اجتماعية لها العديد من المدلولات وتتحكم فيها جملة من العوامل، كما يتداخل موضوع الفساد مع العديد من المفاهيم الاجتماعية، لذا تم تناول بعض المقاربات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة الفساد، والإشارة إلى بعض الدراسات السابقة حول الفساد، إضافة إلى التطرق لبعض الأبعاد الاجتماعية للفساد منها ضعف وسائل الضبط الاجتماعي كرادع للفساد، وبروز ثقافة تشجع على مختلف أشكال الفساد في المجتمع، إضافة إلى الحديث عن مؤشر الفساد في الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية، كما تم عرض بعض الآثار الاجتماعية المترتبة عن جرائم الفساد المالي في المجتمع الجزائري، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى تقديم مقاربة سوسيولوجية لتفسير مختلف الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الفساد داخل كيان المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد المالي، التفكك الاجتماعي، المجتمع الجزائري.

Abstract:

This paper focus on corruption phenomenon in the Algerian society through induction of most prominent data, which treated the topicality of the asked phenomenon with its different types within various institutions, organizations and social construction of Algerian society.

The study dealt with the problem of corruption in our society as a social phenomenon that has many meanings and is controlled by a number of factors, and the issue of corruption is interlinked with many social concepts, so some of the sociological approaches explained to the phenomenon of corruption and some previous studies on corruption have been discussed. In addition to addressing some social dimensions of corruption, including the weak means of social control as a deterrent to corruption, the emergence of a culture that encourages different forms of corruption in society, as well as the discussion of the corruption index in Algeria according to transparency International, and some social effects of financial corruption crimes in Algerian society were presented. Finally, the study concluded that a sociological approach was offered to explain the different social dimensions of the phenomenon of corruption within the Algerian society.

Keywords : Corruption, Financial corruption, Désintégration sociale**,** Algerian society.

المقدمة:

ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، ولا تقتصر ظاهرة الفساد على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة دون الأخرى كما تخبرنا كتب التاريخ بذلك.

وبالرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات، إلا أنه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد من شعب لأخر وفقا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة التي تنبع من الدين والعادات والتقاليد المتوارثة الموجودة في المجتمع، وتبعا لاختلاف تأثيراته سواء كانت سياسية تتعلق بنظام الحكم في الدولة، أو اقتصادية تتعلق بالجوانب المالية والتجارية، أو اجتماعية تتعلق بطبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع وطبقاته.

I. الإشكالية:

يعتبر الفساد المالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ لقيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة اهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة وعلم الاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها.

فالفساد آفة خطيرة استشرت، وانتشرت في المجتمع الجزائري انتشار النار في الهشيم، وتفشى سرطانها في أعصاب الحياة المجتمعية؛ فشل وخرب أركان النهوض والتنمية، فساهم في تراجعها وتقهقرها في سلم مؤشر التنمية البشرية، فأضحى المجتمع في ذيل القائمة؛ وذلك على صعيد مختلف المستويات الاجتماعية كالاقتصاد أو التعليم أو الصحة أو مختلف القطاعات والمؤسسات الاجتماعية.

وانطلاقا من هذا الطرح ارتأينا في هذا الموضوع تناول ظاهرة الفساد المالي بالدراسة والتحليل من وجهة نظر علمية، قصد معرفة أهم العوامل التي تحيط بهذه الظاهرة، لذا كان الاهتمام هنا متعلق بالظاهرة محل البحث ومحاولة تقديم قراءة علمية سوسيولوجية لأهم الخلفيات التي تحيط بظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري، ومن هنا كان تناول الموضوع لمعرفة أبرز المتغيرات الاجتماعية التي أثرت في تطور وانتشار أشكال الفساد في المجتمع الجزائري. فكان التساؤل الرئيسي كالتالي:

- **ما هو واقع ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري؟**

1.I- تساؤلات الدراسة : ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل أصبح الفساد المالي ظاهرة اجتماعية خطيرة في المجتمع الجزائري؟

2- ما هي أبرز الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري؟

3- ما هي الأثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري؟

4- ما هي مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية؟

5- ماهية التوجه نحو مقاربة سوسيولوجية لتفسير ظاهرة الفساد المالي؟

2.I- أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري، لذا جاءت أهميتها فيما يلي:

1- أهمية دراسة الفساد المالي باعتباره ظاهرة اجتماعية آخذت أبعادا خطيرة داخل المجتمع الجزائري.

2- تحديد أهمية الأبعاد الاجتماعية التي ارتبطت بانتشار ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري.

3- الإشارة إلى الآثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري.

4- محاولة الخروج بطرح مقاربة سوسيولوجية لتفسير ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري.

I.3- أهداف الدراسة : تسعى الدراسة لمحاولة تقديم إجابات عن جملة من التساؤلات عبر للوصول إلى الأهداف التالية:

1. النظر للفساد المالي في الأدبيات النظرية في الطرح السوسيولوجي؟

2. النظر للفساد المالي على أنه ظاهرة اجتماعية؟ وما هي أبعاده الاجتماعية؟

3. تقديم تفسير الفساد المالي وفق المقاربات السوسيولوجية؟

4. النظر إلى الآثار الاجتماعية التي يتركها الفساد المالي في المجتمع الجزائري؟

5. محاولة التوجه نحو مقاربة سوسيولوجية لتفسير ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري؟

I.4- نوع الدراسة :

تعتبر هاته الدراسة من الدراسات الوصفية، والغاية منها هو قراءة وصفية تحليلية لظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري وذلك وفق مقاربة سوسيولوجية ومعالجتها بنظرة تحليلية من خلال واقع الظاهرة داخل المجتمع الجزائري.

- **منهج الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي:**

يعتبر المنهج الوصفي "**طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة، وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة**". **(عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، 1995، ص 130)**

تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال استخدام تقنية الوصف والتحليل في معالجة ظاهرة الفساد المالي داخل المجتمع الجزائري وفق مقاربة سوسيولوجية، وذلك باستخدام رؤية وصفية تحليلية للواقع الاجتماعي، والآثار التي يتركها الفساد المالي في المنظومة القيمية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

II. تحديد المفاهيم:

II.1) مفهوم الفساد Corruption : هناك العديد من المفاهيم للفساد فيمكن تعريفه على أنه: "**خروج عن القانون والنظام (أي عدم الالتزام بهما) واستغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واجتماعية واقتصادية للفرد أو لجماعة معينة**".

حددت "**منظمة الشفافية الدولية**" تعريف للفساد: "**هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعية**" **(منظمة الشفافية الدولية، 2014)** والإنسان الفاسد هو الذي لا يتحلى بالأخلاق في تعامله بالآخرين. **(houghton mifflin company, 1992, p 196)**

اختارت "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003**" ألا تعرف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا، بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثمة تجريمها وهي: الرشوة بجميع وجوهها في القطاعين العام والخاص-الاختلاس-المتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة-تبيض الأموال والثراء غير المشروع... **(عادل عبد اللطيف، 2004، ص 95).**

كما عرف **Caiden** الفساد بأنه: "**سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية**". **(Caiden, 1988, p 4)**

في حين ينظر علم الاجتماع إلى الفساد بأنه: "**علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة**". **(داود خير الله، 2004، ص 67)**

كما أن البعض يعرف الفساد على أنه: "**هو خلل في منظومة الحقوق والواجبات في المجتمع، يعطي أفرادا أو جماعات حقوقا غير مستحقة على حساب حقوق الآخرين، أو يعفي مجموعة معينة من الواجبات أو الخضوع للقوانين المتفق عليها في المجتمع نتيجة لاقترابهم من السلطة أو قدرتهم على التأثير فيها بالمال أو غيره**". **(عرشوش، سفيان، 2019، ص 62)**

- **المفهوم الإجرائي:** كحوصلة لهذه التعريفات **"الفساد هو كل نشاط يمارسه شخص مادي أو معنوي يسيء استخدام المنصب(السلطة)أو يستغل النفوذ أو يسخر العلاقات لاستخدامات غير قانونية تكون عادة مصدرا للرشوة وللثراء السريع بعيدا عن عين الرقابة وعن سلطة المحاسبة".** وحسب هذه الدراسة يعتبر **"الفساد هو ظاهرة اجتماعية مخالفة للقيم والمعايير والضوابط الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع،** وهذا ما تم استخدامه في هذه الدراسة من خلال المعالجة التحليلية لظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري.

2.II) الفساد المالي Corruption financière : ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وغسيل الأموال وغيرها...الخ **(محمد سعيد نمور، 2002، ص 11)**

ويشير **"الفساد المالي"** إلى أنه وصف يجد ارتباطا قويا له بعالم المال والأعمال والاقتصاد. **(الشمري هاشم، 2011، ص 36)**

كما أن **"الفساد المالي"** مرتبط في بعض صوره بالنشاطات الإجرامية، وبخاصة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وظهور أنواع جديدة من الأساليب **للفساد،** مما يوجب محاربة هذه الآفة التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. **(الرفاعي، سلامة بن سليم، 2015، ص 12)**

- **المفهوم الإجرائي:** وعليه يمكننا تعريف **"الفساد المالي"** على أنه: **"ظاهرة اجتماعية منتشرة في المجتمع الجزائري على نطاق واسع وفي مختلف المؤسسات الاجتماعية"،** وهنا حسب الدراسة تعتبر هذه الظاهرة جوهر البحث، لذا تم تناوله من ناحية الطرح السوسيولوجي لتفسير الأبعاد الاجتماعية للفساد في مجتمعنا.

3.II) مفهوم التفكك الاجتماعي Désintégration sociale : يعرف التفكك الاجتماعي بأنه: **"انهيار وحدة اجتماعية، وتداعي بنائها واختلال وظائفها وتدهور نظامها سواء كانت هذه الوحدة شخص أم جماعة أم مؤسسة أم أمة بأسرها وهو عكس الترابط والتماسك". (إميل، دوركايم، ترجمة: حمود، قاسم، 1994، ص 68)**

كما يعرف مصطلح التفكك الاجتماعي على أنه: **"تحلل وتمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم". (أحمد يحي، عبد المجيد، 1998، ص 74)**

- **المفهوم الإجرائي:** جاء مفهوم التفكك الاجتماعي في دراستنا حول الفساد المالي الذي أدي في المجتمع الجزائري إلى حالة من التغير والتفكك في مختلف المؤسسات والمنظمات الاجتماعية، والفساد بدوره انعكس على اختلال وتصدع في المنظومة القيمية والأخلاقية، وعدم احترام للمعايير والضوابط الاجتماعية، وكل هذا زاد من تفكك المجتمع وخروجه عن سياقه العام الذي يضبط الأفراد والجماعات.

III. النظريات الاجتماعية المفسرة للفساد:

1.III) اللامعيارية عند دوركايم : ينطلق **"إميل دوركايم"** من افتراض أن كل ظاهرة اجتماعية تؤدي وظيفة معينة وعلى عالم الاجتماع أن يبحث عن تلك الوظيفة، ويضيف أن على الباحث في علم الاجتماع أن يتقصى أثر العوامل الكامنة وراء تطور تلك الظواهر وانتشارها، وهو يعتقد أن وظيفة الظواهر الاجتماعية تشير إلى ذلك الترابط الذي يحدث بين الظاهرة والواقع الاجتماعي الذي يعبر عن حاجات العامة للأفراد. **(Emile, Durkheim, 1958, p p 121-122)**

ويعتبر **"إميل دوركايم"** أول من استخدم مصطلح **"اللامعيارية"** في علم الاجتماع حين طرح نظريته عن **"الانتحار"**، و **"تقسيم العمل"** فاستخدمه للإشارة إلى حالة التفكك المناقضة للتضامن والتآزر التي تسود المجتمع، أي تلك الحالة التي تشير إلى التخبط وانعدام الأمن واضطراب التوازن الاجتماعي، وهذه الحالة من **"التفكك الاجتماعي"** التي تطرأ على المجتمع تكون ناتجة عن حدوث أزمات اقتصادية. **(سامية، محمد جابر، 1987، ص 203).**

عموما تقوم نظرية **"إميل دوركايم"** حول **"اللامعيارية"** على مجموعة قضايا نظرية أساسية هي كما يأتي:

- تؤدي الأزمات الاقتصادية الشديدة والتغيرات السريعة المفاجئة في المجتمع سواء كانت أزمات إفلاس أو ثراء (طفرة) إلى حدوث حالة من اضطرابات في المجتمع.
- هذه الاضطرابات تحدث حالة من انهيار التصنيف في المكانة الاجتماعية للأفراد واختلاف المعايير وفقدان الانتظام وانهيار القواعد الأساسية التي تحكم السلوك وتوجهه.
- هذه الحالة (اللامعيارية) تؤدي إلى رفع القيود عن الطموحات الفردية، وهذا ما يساعد على ارتفاع مستواها.
- زيادة الطموحات لدى الناس تجعل من الصعب على الوعي الجمعي أن يتحكم بها ونتاج ذلك تسيطر الشهوات، وتصل بذلك اللامعيارية إلى أقصى مدى لها.
- هذه الحالة من التهيج في الطموحات مع عدم القدرة على تحقيقها وتوفر الإمكانات تقود إلى التنافس والصراع الشديدين مما يقود إلى فقدان الرغبة في الحياة. **(عبد الله أحمد، عبد المولى، 2010، ص 73)**

- **تقييم النظرية:**

من خلال اعتماد مضمون فكرة النظرية اللامعيارية عند دوركايم، نحاول إسقاطها على الظاهرة المدروسة، اعتمادا على الفكرة الجوهرية للنظرية ألا وهي حالة اللاتوازن التي يعيشها المجتمع وفقدان المعايير والقيم وهذا ما يسمى حسب النظرية الأنومي فهنا يصبح المجتمع يعاني حالة من الاختلال وعدم التوازن في أنساقه ونظمه الاجتماعية وبالتالي يضعف دور الضبط الاجتماعي كرادع للمجتمع، وهذا ما ينتج عنه سلوكات غير سوية وإنحرافية تخرج عن الأطر والمعايير الاجتماعية وتؤدي سلوكات شاذة ومخالفة للقواعد المتعارف عليها اجتماعيا وهذا ما يبرز في شتى أنواع الانحراف والجريمة ومختلف أشكال الفساد التي تؤثر بالطبع على المجتمع في بناءه واستقراره، ويبدو الفساد هنا في نهب مختلف الثروات والخيرات من ناحية مادية واختلال المجتمع وعدم انضباطه أخلاقيا وقيميا وهذا من ناحية معنوية.

2.III) نظرية الضبط الاجتماعي : تدخل نظرية الضبط الاجتماعي ضمن النظريات الوضعية، كما أنها تعتبر نظرية ضيقة باعتبار تركيزها على القضايا المتعلقة بأسباب الانحراف أكثر من اهتمامها بتحليل البناء الاجتماعي. وتبرز أهم النقاط الأساسية لهذه النظرية في الاتي **(ريلنز شان وفرانك ويليامس: ترجمة عدلي السمري، 1999، ص 277)**:

- يخلق المجتمع مجموعة من القواعد التنظيمية التي تحدد للأفراد المجالات المقبولة وغير المقبولة بين أنماط السلوك الاجتماعية.
- تعتبر التنشئة الاجتماعية أهم الأدوات التي يضعها المجتمع لتحقيق أهدافه الضبطية.
- عندما تصاب أدوات الضبط بالضعف يصبح سلوك الأفراد أقرب إلى الانحراف منه إلى التوافق.

تعتقد هذه النظرية أن **"الانحراف عبارة عن ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد"**، حيث تطرح هذا السؤال: كيف لا ينحرف أفراد المجتمع وأمامهم كل هذه المغريات؟

كما يحدد الباحث الألماني **"ألبرت كوهن" Albert Cohen** خصائص الثقافة الفرعية للانحراف ومن أهمها النزعة الرافضة لثقافة المجتمع، والنظر إلى ثقافة الانحراف على أنها لا تقل احتراما عن ثقافة المجتمع، وأن هذه الثقافة تبحث عن اللذة العارضة قصيرة المدى. **(Thomas Winfree, 2004, p 200)**

وترى هذه النظرية أن أصل سلوك الأفراد المعتدل في النظام الاجتماعي إنما ينشأ من سيطرة المجتمع عن طريق القانون على تعاملهم مع الآخرين، ولو ألغي القانون الهادف إلى تنظيم حياة الناس لما حصل هذا الاعتدال الاجتماعي في السلوك، ولانحراف أفراد المجتمع بسبب الرغبات والشهوات الشخصية.

فهذه النظرية إذن، ترى أن الانحراف يتناسب تناسبا عكسيا مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد. فالمجتمع المتماسك والمتحاب والذي تسوده الرحمة والمودة تتضاءل فيه نسبة الانحراف، فيما ترتفع هذه النسبة في المجتمع المنحل.

- **تقييم النظرية:**

من خلال عرض نظرية الضبط الاجتماعي يتبين أن عملية الضبط ذات أهمية بالغة بالنسبة لتنظيم المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم بالانتماء إلى نظم وقواعد مشتركة تحكم سلوكاتهم وتجعلهم جزءا من المجتمع ككل لا يخرجون عن معاييره وقوانينه، إلا أن الانحراف عن تلك القيم والضوابط الاجتماعية تقود إلى التسيب والفساد بمختلف أشكاله وأنماطه وهذا ما يفسر ضعف وسائل الضبط الاجتماعي للتصدي لمختلف تلك الانحرافات، فظاهرة الفساد هنا تشكل خرقا للنظام والقوانين التي تحكم المجتمع وتضبط أفراده، فعندما يشعر الفرد بنوع من التحرر من قيود المجتمع يسعى بذلك إلى تجاوز تلك الضوابط بشتى الوسائل حتى لو كانت انحرافات وفسادا مخالف للقانون، وهنا يرتكب الفرد سلوكا إنحرافيا مثل الرشوة أو الاختلاس وغيرها.

3.III) نظرية الثقافة الفرعية : تدخل هذه النظرية ضمن الاتجاه الوضعي السوسيولوجي، حيث أن اهتمام النظرية كان يسعى إلى تفسير أشكال معينة من السلوك، وقد تم ذلك من خلال صياغة مفهوم الثقافة الخاصة لفهم هذه الأنماط السلوكية. ويمكننا تلخيص أهم ما جاءت به هذه النظرية فيما يلي **(ريلنز شان وفرانك ويليامس: ترجمة عدلي السمري، 1999، ص ص 185-186)**:

- يعتمد المجتمع على مجموعة من القيم على حساب أخرى.
- هذه القيم تحدد مجموعة من الأهداف يستطيع الفرد من خلالها الحصول على مركز اجتماعي معين مما يضفي مشروعية الأهداف.
- تتحقق الوسائل المجسدة لتلك الأهداف -بشكل عام – للطبقة الوسطى دون الطبقة الدنيا.
- باعتبار نقص الفرص أمام الطبقة العاملة لتحقيق أهدافها فان الشارع أو البيئة ينظر إليهم بشكل سلبي مما يصيبهم بالإحباط.
- عدم تحقيق أهداف الأفراد يؤدي إلى تمردهم وثورتهم ضد قيم الطبقة الوسطى.
- تؤدي القيم المتشكلة عند الطبقة العاملة – مع الزمن – إلى بروز قيم خاصة بها تواجه بها قيم الطبقة الوسطى، وهذه القيم قد تكون في شكل انحرافات سلوكية.
- هذه القيم ستنقل من جيل إلى جيل مما سيشكل ثقافة خاصة جانحة.

على الرغم من أن الثقافة الفرعية الانحرافية لا تمنح عموما الاستحسان الأخلاقي للسلوك الإنحرافي، فإنها تحتفظ بوظيفة بديلة وهامة جدا، لأنها تمد المنحرف بألفاظ متفق عليها اجتماعيا لالتماس الغدر، والتي يمكن عن طريقها تبرير انحرافه حتى يتمكن من ممارسة انحرافاته دون أن يورط نفسه في المحاسبة الأخلاقية لسلوكه **(سامية محمد جابر، 1996، ص ص 317-319)**.

- **تقييم النظرية:**

نشير هنا إلى أن ظاهرة الفساد وانطلاقا من تفسير هذه النظرية للسلوك المنحرف، على أن الفساد بالرغم من أنه سلوك غير سوي ومضاد للمجتمع إلا أنه أصبح يستحسن في كثير من الأحيان بمسميات أخرى أو بديلة وهذا ما يبرز مجموعة من القيم الفرعية (الغير سوية) على حساب القيم المتعارف عليها في المجتمع، وبعبارة أخرى تغير المنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع وهنا نعطي مثالا عن جريمة الرشوة ونظرة مجتمعنا إلينا بنظرة استحسان بالرغم من أنها سلوك غير سوي مخالف للقانون ومحرم شرعا وفقا لديننا، إلا أن نظرة الناس إليها كأنها سلوك عادي وسوي وفقا لمصالح شخصية وأصبحت تسمى بمسميات مغايرة لإعطائها طابع مقبول اجتماعيا (هدية، هبة، عمولة، قهوة).

IV. الدراسات السابقة:

1.IV) الدراسة الأولى : دراسة (جواني سعاد، سنة 2013)

دراسة الطالبة: **"جواني سعاد"** بعنوان: **"جريمة تبييض الأموال ودورها في نشر الفساد في المجتمع الجزائري"**، رسالة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار عنابة، سنة **2013**. انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها: ما هو الدور الذي تلعبه جريمة تبييض الأموال في نشر الفساد المتفشي في المجتمع الجزائري؟ كما أشارت الدراسة إلى بعض المتغيرات منها: جريمة التزوير، الاتجار بالمخدرات، التهرب الضريبي، تمويل الجماعات الإرهابية، المتاجرة بالأسلحة. **(جواني، سعاد، 2013)**

تعتبر الدراسة من البحوث الوصفية التحليلية، كما استخدمت أسلوب تحليل المضمون لجمع البيانات من خلال استمارة تحليل المستوى وفق **(وحدات، وفئات)**، كما تم الاعتماد على عينة قصدية قوامها **74** قرار إحالة عن المجالس القضائية الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1) كشفت الدراسة على أن جريمة تزوير الأموال تعتبر مظهرا من مظاهر الفساد المتفشي في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال وجود علاقة وثيقة بين جريمة تزوير الأموال وجريمة تبييض الأموال.

2) أثبتت الدراسة أن جريمة تزوير وثائق إدارية تعتبر مظهرا من مظاهر الفساد المتفشي في مجتمعنا.

3) وكشفت الدراسة عن وجود صلة وثيقة بين جريمة تبييض الأموال وجريمة الاتجار بالمخدرات، التي تعتبر من أهم مظاهر الفساد في المجتمع الجزائري، **(كوكايين، كيف معالج، قنب هندي)**.

4) وأثبتت الدراسة أن جريمة التهرب الضريبي ارتبطت بجرائم أخرى كاختلاس أموال عمومية، وإساءة استغلال الوظيفة كلها تعتبر من أهم مظاهر الفساد في المجتمع الجزائري.

5) كما أن جريمة الانخراط في جماعات إرهابية وتمويلها يعتبر مظهرا من مظاهر الفساد في المجتمع الجزائري، وكذا جريمة المتاجرة بالأسلحة والذخيرة، وهذا كله تدعمه الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

جدول رقم (01): يوضح تقييم الدراسة ومقاربتها مع الدراسة الحالية

العنصر	وجه الاستفادة
عنوان الدراسة	جريمة تبييض الأموال ودورها في نشر الفساد في المجتمع الجزائري
مشكلة الدراسة	تتداخل الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في كونها تعالج جزء مهم من المشكلة البحثية المتعلقة بظاهرة الفساد، فالدراسة تنطلق من إشكالية مفادها: ما هو الدور الذي تلعبه جريمة تبييض الأموال في نشر الفساد المتفشي في المجتمع الجزائري؟ وكان التداخل مع دراستنا كان في انتشار الفساد داخل مجتمعنا، وارتباطه بأشكال مختلفة منها تبييض الأموال وغيرها من أوجه الفساد.
منهج الدراسة	استخدم في هذه الدراسة منهج تحليل المضمون باعتبار الدراسة وصفية تحليلية، وهذا المنهج بدوره تم توظيفه في دراستنا، اعتمادا على تحليل بعض المضامين.
أدوات الدراسة	تم الاعتماد في هذه الدراسة على استمارة تحليل المستوى وفق **(وحدات، وفئات)**، إضافة إلى اختيار عينة قصدية قوامها **74** قرار إحالة عن المجالس القضائية الجزائرية، أما وجه الاستفادة من هذه الأدوات في دراستنا تمثل في الاعتماد على تقنيات مماثلة بطريقة أخرى، من خلال استخدام استمارة تحليل المحتوى لعدد معين من جريدة الخبر، مع تحليل بعض الإحصائيات والتقارير.
النتائج	توصلت الدراسة إلى أن من مظاهر الفساد المتفشي داخل مجتمعنا نجد جريمة التزوير، الاتجار بالمخدرات، التهرب الضريبي، تمويل الجماعات الإرهابية، المتاجرة بالأسلحة. كل هذه الجرائم ارتبطت بجريمة تبييض الأموال ودورها في انتشار وتفشي الفساد داخل المجتمع الجزائري، وهذه النتائج ذات صلة بموضوع دراستنا، باعتبار أن الفساد المالي في المجتمع الجزائري ارتبط بالعديد من المظاهر الأخرى التي أدت إلى انتشاره وتفشيه داخل مختلف القطاعات والمؤسسات الجزائرية، ومنها تبييض الأموال التي تعتبر وجه خفي للفساد المالي.

المصدر: من إعداد الطالب

2.IV) الدراسة الثانية : دراسة (قواجلية آمال، سنة 2016)

دراسة الطالبة: **"قواجلية آمال"** بعنوان: **"واقع الفساد التنظيمي بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية في عصر العولمة والمعلوماتية ومرحلة اقتصاد السوق"**، لأطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر **2**، سنة **2016.**

- كيف يتجسد الفساد التنظيمي في المؤسسة العمومية بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي؟ اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع معلومات ورصدها وذلك عبر بعض أدوات المنهجية منها الملاحظة المباشرة، والمقابلات الشخصية، واستمارات تحليل المحتوى، في حين كان حجم العينة **212** مبحوث من مجتمع الدراسة المقدر بـــ **445** فرد داخل المؤسسة. **(قواجلية، آمال، 2016/2015)**

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية:

1) تشير الدراسة إلى أن الفساد التنظيمي في المؤسسات العمومية الصناعية الجزائرية يشكل انحرافات تنظيمية تتطور في أحد أشكالها الأخرى إلى انحرافات تنظيمية تؤثر على الأنساق الفرعية داخل المؤسسة وعلى كل العمليات الإدارية، وهذا يعني الخروج عن المعايير والقواعد القانونية.

2) خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة الجزائرية العمومية الصناعية أصبحت مؤسسة تنتج مجرمين مهنيين أكثر تنظيما من المافيا الإجرامية، فالدولة الجزائرية يحقق الفساد التنظيمي في تطورها الاقتصادي تراجعا نتيجة للاختلاس والرشوة، واستغلال النفوذ، والابتزاز، والتهديد.

3) أن الانحرافات التنظيمية تتحول إلى جرائم منظمة، وذلك نتيجة من ممارسة العمليات الإدارية في شكلها البشري والمالي والتقني، وهذا عبر بعض أشكال الفساد كالرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، وفي المقابل تظهر على مستوى التكوين الجرائم المنظمة من خلال اختلاس المال العام، وتزوير قيمة الأموال الموجهة للتكوين وتضخيمها. **(قواجلية، آمال، 2016/2015)**

جدول رقم (02): يوضح تقييم الدراسة ومقاربتها مع الدراسة الحالية

العنصر	وجه الاستفادة
عنوان الدراسة	واقع الفساد التنظيمي بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية في عصر العولمة والمعلوماتية ومرحلة اقتصاد السوق
مشكلة الدراسة	تتداخل الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في كونها تعالج جزء مهم من المشكلة البحثية المتعلقة بظاهرة الفساد، انطلقت الدراسة من تساؤل مفاده: كيف يتجسد الفساد التنظيمي في المؤسسة العمومية الجزائرية بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي، وهذا الطرح يرتبط مع دراستنا في واقع الفساد داخل مجتمعنا وعلاقته بأشكال متعددة، والتسيب وعدم التنظيم الذي تعاني منه العديد من المؤسسات، وهذا ما أدى إلى صراع وتفكك لطبيعة هذه المؤسسات.
منهج الدراسة	اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، في حين نجد كذلك المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يغلب على العديد من الدراسات الاجتماعية ومنها دراستنا الحالية التي وضفت تقنية الوصف والتحليل لواقع الفساد داخل مجتمعنا.
أدوات الدراسة	أما الأدوات المنهجية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة تمثلت في الملاحظة المباشرة، والمقابلات الشخصية، واستمارات تحليل المحتوى، في حين كان حجم العينة **212** مبحوث من مجتمع الدراسة المقدر بـــ **445** فرد داخل المؤسسة. وهذه الأدوات تم توضيفها في دراستنا بتقنيات مماثلة وبطرق مختلفة، نظرا لاختلاف الجانب الميداني بين الدراستين.
النتائج	توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي تدخلت مع دراستنا في بعض جزئياتها منها: أن الفساد بمختلف أشكاله ارتبط بالمؤسسة العمومية الجزائرية، وفي كل القطاعات الحكومية، بدرجات متفاوتة، كما يؤثر الفساد على سوء التنظيم وعدم تسيير المؤسسة، وينتج عنه انحرافات فاسدة تخرق كل القواعد القانونية، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، ويؤثر بدوره على خلق الصراع بين العصب ومالكي الثروات، وأصحاب المؤسسات، وانتشار الجرائم المنظمة الفاسدة.

المصدر: من إعداد الطالب

V. قراءة سوسيولوجية لظاهرة الفساد المالي:

إن ظاهرة الفساد المالي ظاهرة قديمة، إلا أن المستجد أو الجديد فيها هو تطور طرق تعاطيها واتخاذها أشكال ومظاهر معقدة وعديدة، وتمكن الخطورة الحقيقية عندما يصبح الفساد المالي أسلوبا ونمط في الحياة، ويلقى قبولا اجتماعيا وخاصة بعض مظاهره، مثل المحسوبية والمحاباة والوساطة واستغلال السلطة والنفوذ، وهذا يشجع بدرجة أكبر على مزيد من الممارسات الفاسدة دون خجل أو خوف.

إلا أن الدراسة الحالية سوف تركز على أهم مظاهره وأبعاده الاجتماعية، مع الإشارة إلى الفساد المالي في الجزائر، وكما سيتم للتأكد بان الفساد المالي ظاهرة اجتماعية.

1.V) الفساد المالي ظاهرة اجتماعية:

كتب عالم الاجتماع "**إميل دوركايم**" "**Emile Durkheim**" في كتابه "**قواعد المنهج في علم الاجتماع**" عن الظاهرة الاجتماعية حيث يعرفها بأنها: "**طريقة للسلوك والتفكير والشعور خارج عن الفرد، ولها من قوة التأثير ما تستطيع به أن تفرض نفسها على الفرد...، فالظاهرة الاجتماعية تمتاز عن غيرها من الظواهر الطبيعية والفردية أو النفسية بالخارجية، والقهرية أو الجبرية، والعموم أو الذيوع أي الانتشار**". **(نيقولا، تيماشيف، ترجمة: محمد عودة، وآخرون، 1983، ص 169)**

تتميز الظاهرة الاجتماعية بالعديد من الخصائص أبرزها التكرار والعمومية والانتشار والخارجية والجبرية، ومن هنا عندما تتوفر هذه المميزات على حالة اجتماعية معينة يمكن ان نقول عليها أنها أصبحت ظاهرة قابلة للدراسة، انطلاقا من هذا نعتبر ان اغلب الظواهر الموجودة في المجتمع عندما يبرز عليها خصائص الظاهرة تصبح مبلغ اهتمام من طرف الباحثين والمنشغلين بمثل هذه الظواهر التي تحتاج فعلا لدراسة علمية. **(نيقولا، تيماشيف، ترجمة: محمد عودة، وآخرون، 1983، ص 170)**

ومن هنا فان خاصية الانتشار التي تمتاز بها الظاهرة الاجتماعية متوفرة بشكل واضح في الفساد المالي، إضافة إلى انه يمتاز بالعمومية والتكرار والخارجية والجبرية، مثله في ذلك مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى يهتم علم الاجتماع بدراستها وتحليلها والبحث عن العوامل الكامنة وراءها بهدف التنبؤ بها والحد من انتشارها، ومن هنا جاء اهتمام الباحثين في مجال علم الاجتماع بهذا الموضوع.

فالفساد انتشر بشكل جعل العديد من المسؤولين يعلنون الحرب عليه، وجعل من الجهود المحلية والدولية تتكاثف وتتضافر في حربها ضده، حيث ظهرت الجمعيات والمنظمات التي تهدف إلى تعرية **الفساد** وكشف النقاب عنه، واستيضاح آثاره وتحديد أي المجتمعات ينتشر فيها الفساد بشكل أكبر، والبحث عن العوامل الكامنة وراء ذلك الانتشار الهائل **للفساد**، ولعل أوضح مثال على هذه المنظمات: **منظمة الشفافية الدولية**، التي تقوم منذ إنشائها بنشر تقرير سنوي عن **الفساد**، يشمل تصنيف الدول على مقياس الشفافية لتحديد أيها أكثر **فسادا** في العالم. **(المصراتي، عبد الله احمد، 2011، ص 18)**

2.V) الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الفساد المالي:

فخطورة الفساد المالي لا تتوقف عند مظاهره كالرشوة واختلاس الأموال، بل إن الخطورة الحقيقية تكمن في خراب القيم، وهدم الأخلاق والمثل وتحويل المبادئ، إلى صفقات ونفاق والى أشكال مختلفة من النهب، وخيانة الأمانة وتحول الفساد إلى نهج في الحياة يلازم الأنظمة الفاسدة، ويعيش في ثنايا البيروقراطية والمحسوبية، ويؤسس لتنمية شكلية فوقية، تحسب تفاصيلها لأغراض تحقيق المنافع لهذه الفئة والجماعة، ويمكن أن يأخذ طابعا منظما له القدرة على الاستمرار والبقاء والتجذر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، ونظرا لتعدد الأبعاد الناتجة عن استشراء الفساد المالي فان الدراسة هذه ستتطرق إلى بعضها وهي كما يلي:

أولا/ إضعاف دور وسائل الضبط الاجتماعي: على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ) القيم: إضعاف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع خاصة بعد أن أصبح بعض مظاهر الفساد المالي سلوكا مقبولا في المجتمع يتم ممارسته كأحد مسلمات التعامل معه في المؤسسات ولا شك أن إضعاف الوظيفة الاجتماعية للقيم يؤثر على دورها لردع سلوك الأفراد، ومن ثم يسهم في تفشي بدرجة أكبر لمظاهر الفساد المالي، **(محمد خالد المهايني، 2008، ص 33)**

وأيضا الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الأفراد الباحثين عن نجاح فردي حتى وإن استظلوا بمظلة الجماعة **(يعقوب قبانجي، 2004، ص 261).**

ب) القانون: عندما يصاب الجهاز الرقابي بالفساد فان جميع المبادئ التي يعمل عليها من استقلالية ونزاهة وشفافية، تصبح موضع تساؤل وشك لدى الكثيرين بل، تصل إلى درجة فقدان المواطن للثقة بشكل عام بجميع المؤسسات الحكومية، حتى ولو كان هناك موظفين نزيهين وكفؤيين وتعميم فكرة الفساد المالي المطلق في كل المؤسسات وعلى جميع الموظفين **(بن مرزوق عنترة، 2008، ص 211).**

ج) الدين: يصبح الفرد مشوش الفكر والفهم ويختل ميزان الضبط والتقيد بالقوانين الوضعية وبالسلوكات الصحيحة والسليمة السائدة في المجتمع.

د) انهيار المعايير الأخلاقية: إن أهم ما ينجر عن تفشي مظاهر الفساد المالي ما يلي:

- إن من أهم ما يترتب عن الفساد المالي هو إضعاف دور الرقابة الذاتية – الضمير المهني للموظف، وجعله شخص بلا أخلاق ولا خلق ولا يهمه سوى المصلحة الخاصة، حتى ولو استلزم الأمر مخالفة القانون، وعدم المهنية والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي.

- إضعاف أواصر الانتماء للوطن والإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار الأخلاق وعدم تكافؤ الفرص، وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع **(محمد خالد المهايني، 2008، ص 33)**

- إضعاف أواصر الانتماء للمؤسسة ويتجلى ذلك

واضحا من خلال ضعف الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد، وعدم الاهتمام بالملكية أو الحرص على أموال الدولة، وبروز حالة من ضعف الشعور بالمسؤولية وانتشار اللامبالاة وعدم الالتزام بالقواعد والقوانين، الأمر الذي لا يبقي حرمة للمال العام أو الاهتمام بالمصلحة العامة، بل يتولد شعور الاهتمام بالمصالح الخاصة الضيقة، بعيدا عن تفاعل هذه المصلحة مع مصالح الطبقات الأخرى وبالطريقة القانونية.

ثانيا/ بروز ثقافة فرعية تشجع على الفساد: عند استفحال ظاهرة الفساد المالي تؤدي إلى:

- ظهور عناصر مساندة لاستمرار الفساد المالي وإعاقة اجتثاثه حيث تتشكل عصابات أو جماعات ذات مصالح مشتركة متحدين على النهب وخيانة الأمانة في الإدارات العامة **(طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن، 2008، ص ص 400-401).**

- الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية السائدة على سلوك الإداريين والمتعاملين وخاصة في الأقطار التي عرف أهلها بالإسراف وإنفاق المال على الترف والرفاهية، وقديما قال ابن خلدون: "أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة في المجتمعات ولدى الحكام والمحكومين".

- إفساد القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة تدعو إلى الممارسات النزيهة والشفافية والعادلة واستبدالها بقيم فاسدة تدعو إلى عكس ذلك حيث تصبح ممارسة مظاهر الفساد المالي المختلفة مهارة وشطارة، بينما يصبح الاجتهاد والتمسك بالدين والقيم الأخلاقية السليمة في عرف الممارسين للفساد، تخلفا وبلادة وضعفا وجبن وتزداد الخطورة، عندما يشب العديد من النشء

والشباب على هذه الثقافة والأفكار الخاطئة، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعمل والعلم. **(الكبيسي عامر، 2005، ص ص 21-23)**.

- أما في المجتمع الجزائري فان الواقع المعيشي المتدهور نتيجة الدخول في اقتصاد السوق والعولمة قد جعل بعض الفئات يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية، الأمر الذي دفع بعض الأفراد إلى التعبير عن رفضهم لهذا الواقع من خلال السلوك العنيف". **(سلاطنية بلقاسم، وحميدي سامية، 2008، ص 147)**

VI. مؤشرات ظاهرة الفساد في الجزائر حسب منظمة الشفافية:

يمثل هذا المؤشر تصنيف مدركات الفساد الصادر حسب "**منظمة الشفافية الدولية**"، والذي يكون سنويا ويقاس الفساد من خلال بعض المؤشرات، وحسب الترتيب الدولي من الأعلى فسادا إلى الأقل فساد، ويعطي علامة من **100**، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): يوضح مؤشر الفساد حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية الخاصة بالجزائر من الفترة ما بين (2009-2019).

الجزائر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب دوليا	111	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106
العلامة من 100	28	29	29	34	36	36	36	34	33	35	35

المصدر: منظمة الشفافية الدولية: (مجموعة تقارير)، من الموقع: www.transpanecy.org

الشكل رقم (01): يوضح مؤشر الفساد في الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية

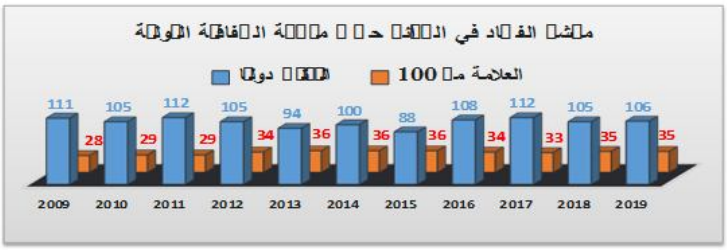

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على الجدول السابق.

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ بأن ظواهر الفساد في ارتفاع ينذر بالخطر، وعليه من خلال استقراء سوسيولوجي لواقع هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري نرى بأن:

- الفساد يؤدي إلى نشوء فئات طفيلية في المجتمع تعيش على الرشوة ونهب المال العام من خلال مركزها في السلطة، وتثير بتصرفاتها ومستوى معيشتها الباذخ نقمة الطبقات الشعبية الفقيرة التي بالكاد تؤمن قوت يومها، وهذا ما يؤدي إلى نشوء صراع بين هذه الطبقات الاجتماعية، كما يؤدي بدروه إلى تفكك قيمي وعدم احترام للضوابط والقوانين، وعليه تصبح فوضى داخل المجتمع.

- يؤدي الفساد إلى خلخلة في القيم الاجتماعية، وإلى تنامي الشعور بالظلم والاغتراب داخل الوطن، لدى فئات كبيرة من المجتمع، لدرجة فقدان أو غياب للمعايير الاجتماعية **(الأنومي بتعبير دوركايم)**.

- كما يؤدي هذا بالبعض منهم إلى الانزلاق إلى مهاوي الجريمة كانعكاس لتدهور القيم ورد فعل على تهميشهم والتمييز غير المبرر بين المواطنين، لدرجة يصبح القانون مجرد ستار يخترق تحت مسميات مخالفة للضوابط والقوانين ولكنها مقبولة لدى فئات كبيرة من المجتمع.

- يساعد الفساد على ازدياد الهجرة في صفوف أصحاب الكفاءات العلمية نظرا لغياب تكافؤ الفرص في تشغيلهم. فملء المناصب لا يجري على أساس الكفاءة والنزاهة، وإنما على أساس المحسوبية والمحاباة، وهذا ما يزيد من الفوارق الاجتماعية، والشعور بالنقص وكراهية الوطن.

- يتسبب الفساد في ارتفاع معدلات الجريمة بمختلف أشكالها خاصة المتعلقة بالجرائم الاقتصادية، نظرا لانعدام الحس الوطني والأخلاقي عند بعض المفسدين، فإنهم ينحدرون في فسادهم إلى مستوى الخيانة الوطنية، وخدمة مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، وهذا ما نراه في المجتمع الجزائري مؤخرا، من خلال تورط العديد من الوزراء ومسؤولين سابقين في قضايا فساد.

- يؤدي الفساد إلى ضعف الشعور بالمواطنة، وسيطرة اللامبالاة والإحباط على تصرفات المواطنين، واهتزاز ثقة الناس بالدولة ومؤسساتها، وعدم احترام القوانين واستسهال خرقها.

VII. الآثار الاجتماعية لظاهرة الفساد:

يترتب على ظاهرة الفساد العديد من النتائج والآثار الاجتماعية السلبية تتمثل بعضها فيما يلي:

1) الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية: تصبح الطرق غير المشروعة المدخل السريع للحصول على الحقوق الاجتماعية، وفي مثل هذه الظروف تتحول الحقوق المتعلقة بالمنافع والوظائف أو التراخيص أو غيرها من مستحقيها للغير الذي لا تتوافر فيه شروط الحصول عليها، وهنا تختفي المعايير الموضوعية ليحل محلها الاعتبارات الشخصية والمصالح المدنية المرتبطة بالفساد داخل المجتمع. **(حمدي، عبد العظيم، 2014، ص 77)**

2) التفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي: يؤدي الفساد إلى وجود طبقية اجتماعية حيث تصعد فئة جديدة إلى قمة الهرم الاجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من دخول أو عائدات غير مشروعة، وعادة ما تنجح هذه الفئات في الوصول إلى علاقات وطيدة مع كبار المستثمرين ورجال المال والأعمال، وهذه الفئة العليا تتعمد إذلال العاملين وأفراد المجتمع من الفقراء والمحتاجين، مما يولد لديهم الرغبة في الثورة أو الانتقام، وبالتالي حدوث صراع طبقي بسبب لجوء الفقراء إلى العنف المجتمعي ضد الأثرياء بصفة عامة. **(حمدي، عبد العظيم، 2014، ص 77)**

3) انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية: يؤدي الفساد إلى التخلي عن القيم والأخلاق والمبادئ الفاضلة من أجل الحصول على منافع مادية بدون وجه حق، وتصبح أنواع الفساد المختلفة مهارة أو شطارة، وتصبح القيم الدينية والأخلاقية والسلوكية في عرف هؤلاء تخلفا أو دروشة أو تشددا، أو جمودا في الفكر أو في السلوك على عكس مضمونها الحقيقي، وتزداد خطورة الأمر عندما يشب العديد من النشء والشباب على هذه القيم والأفكار المغلوطة، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعمل والعلم والتعليم والاجتهاد كوسيلة للكسب والحصول على الدخول مما يؤدي إلى شيوع قيم الفساد وثقافة الفساد، ومعلوم أن شيوع الفساد الأخلاقي مهلكة للأمم والحضارات، حيث كان مآل مجتمعاتهم وحضاراتهم الفناء والزوال والانهيار. **(حمدي، عبد العظيم، 2014، ص ص 77-78)**

كما يمكن ذكر بعض الآثار الاجتماعية لظاهرة الفساد المالي المنتشرة داخل المجتمع الجزائري في النقاط التالية:

- الفساد يؤدي إلى نشوء فئات طفيلية في المجتمع تعيش على الرشوة ونهب المال العام من خلال مركزها في السلطة، وتثير بتصرفاتها ومستوى معيشتها الباذخ نقمة الطبقات الشعبية الفقيرة التي بالكاد تؤمن قوت يومها.
- يؤدي الفساد إلى خلخلة في القيم الاجتماعية، وإلى تنامي الشعور بالظلم والاغتراب داخل الوطن، خاصة لدى فئات الشباب.

- يؤدي هذا بالبعض منهم إلى الانزلاق إلى مهاوي الجريمة كانعكاس لتدهور القيم ورد فعل على تهميشهم والتمييز غير المبرر بين المواطنين.
- يدفع البعض الآخر إلى الهجرة من الوطن والبحث عن مصدر رزقهم في أحد بلدان الاغتراب.
- يساعد الفساد على ازدياد الهجرة في صفوف أصحاب الكفاءات العلمية نظرا لغياب تكافؤ الفرص في تشغيلهم. فملء المناصب لا يجري على أساس الكفاءة والنزاهة، وإنما على أساس المحسوبية والمحاباة
- يتسبب الفساد في ارتفاع معدلات الجريمة في أي مجتمع ينتشر فيه نظرا لانعدام الحس الوطني والأخلاقي عند بعض المفسدين، فإنهم ينحدرون في فسادهم إلى مستوى الخيانة الوطنية، وهو ما ينطبق على سرقة الكنوز والآثار الوطنية وبيعها في الخارج.
- يؤدي الفساد إلى ضعف الشعور بالمواطنة، وسيطرة اللامبالاة والإحباط على تصرفات المواطنين، واهتزاز ثقة الناس بالدولة ومؤسساتها، وعدم احترام القوانين واستسهال خرقها.

VIII. نحو مقاربة سوسيولوجية لتفسير الفساد المالي في المجتمع الجزائري:

تعتبر قضية تسليط الضوء على الواقع الاجتماعي لظاهرة الفساد المالي باعتبارها من الظواهر الاجتماعية، كان الهدف الأساسي للخروج بمقاربة نظرية يتمثل في تحديد الأطر النظرية التي احتوت عليها هذه الدراسة، فالبحث السوسيولوجي يسعى دائما إلى ربط الواقع الاجتماعي بالظاهرة الاجتماعية ووضعها في سياقها المجتمعي وذلك من أجل معرفة معمقة لأي ظاهرة قابلة للدراسة، وهذا ما سعت إليه دراستنا من خلال إسقاط ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري وربطتها بالواقع الاجتماعي بمختلف متغيراته وانعكاس ذلك الواقع على الظاهرة في حد ذاتها.

هذه الرؤية في الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري تقودنا إلى محاولة دراسة وتقصي مكنونات ظاهرة الفساد المالي وأهم ما يحيط بها من متغيرات وأسباب وعوامل جعلت منها في نظرنا قضية جد مهمة في مجال البحث السوسيولوجي، لذا كان لا بد بداية من معرفة واقع الظاهرة داخل سياقها الاجتماعي وكيف أثرت بمختلف الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها مجتمعنا الجزائري، وما هي أهم المتغيرات التي حيطت بها، باعتبار فكرة التغيير الاجتماعي لا يأتي حسب **"بيار بورديو"** إلا بإعطاء أهمية للعقل والعلم، هذه الأهمية كفيلة بدراسة أي ظاهرة من أجل إنتاج معرفة سوسيولوجية لتحليل الواقع الاجتماعي بكل تغيراته، باعتبار هذا الطرح يكشف عن مجموعة العلاقات الداخلية في البنية الاجتماعية للمجتمع، حسب تصور **"بيار بورديو"** هو نسق من العلاقات الذي يسمح لنا تحليل الظاهرة بالوصول إلى وظيفة هذه العناصر النسقية المكونة للبنى وترابطها وأدائها واشتغالها.

إن المتأمل في السياق الاجتماعي للمجتمع الجزائري يدرك الواقع الذي آلت إليه ظاهرة الفساد بمختلف صوره لدرجة أصبح انعكاس لثقافة فرعية مخالفة للقيم الاجتماعية المتعارف عليها، وهذا ما أعطى للفساد نوع من القبول الاجتماعي وأصبح ينتهج كسلوك من صميم الثقافة الاجتماعية، هذا يدل على قصور في كل المؤسسات الاجتماعية وغياب للضوابط الاجتماعية التي تعتبر رادع لأي سلوك يخالف المجتمع، باعتبار أن الضبط الاجتماعي ينظر إليه على أنه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري، إذا فهو على هذا النحو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه. وقد تناول المفكر العربي **"ابن خلدون"** مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته في تنظيم العائلات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض، وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة.

إن التفسير الأقرب للواقع الاجتماعي لظاهرة الفساد هو أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر ومؤسساته قد أضحت عاجزة نوعا ما على إيجاد إستراتيجية كفيلة بتفويض السلوك الإجرامي والسلوكات الفاسدة داخل مجتمعنا ومحاصرته وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميه وانتشاره على نطاق واسع. ووضعنا كهذا ولد

انطباعا عاما لدى فئة المجرمين الفاسدين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادرة على مواجهتهم وردع سلوكاتهم المخالفة لقوانين وقيم المجتمع، وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم وانتهاج السلوك الفاسد كثقافة لديهم.

كما أن ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري هو دليل قاطع على أن المنظومة القيمية وصلت إلى حالة من الضعف والانهيار، بحيث لم يعد بإمكانها التحكم في سلوك الأفراد وضبطها وفقا ما تتطلبه القيم والمعايير الاجتماعية، إننا بتعبير آخر نعاني من حالة **"اللامعيارية"**، حيث يقول عالم الاجتماع **"إميل دوركايم"** بأنها حالة تغيب فيها القيم والمعايير الاجتماعية وتنعدم القواعد المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد وتنظيم نشاطهم وتهذيب غرائزهم ورغباتهم في إطار النظام الاجتماعي القائم، وغالبا ما تؤدي هذه الحالة إلى اضطراب الرؤية لدى الأفراد واختلال إدراكهم السليم بين ما هو ممكن وغير ممكن وبين ما هو مسموح ومحرم وبين ما هو عادل أو ظالم ومشروع وغير مشروع، وعليه فإن انعدام الضوابط المحدد للسلوك البشري يؤدي إلى انعدام الضوابط المحددة لطموحات الأفراد ورغباتهم وسبل تحقيقها. بمعنى أن حالة **"اللامعيارية"** أو الأزمة القيمية التي تشيع في المجتمع تجعل الضوابط الاجتماعية المنظمة للسلوك الإنساني في حالة ضعف وانهيار وعدم القدرة على السيطرة على سلوك الأفراد، وعليه فإن الفرد يتحرر من كل الضوابط، وتبعا لذلك تنتشر السلوكات الإجرامية ويتفشى الفساد على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق، ويصبح اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة في سبيل إشباع الحاجات والرغبات والغرائز وتحقيق الطموحات أفضل وسيلة لدى فئة المجرمين والفاسدين.

ومن جهة أخرى يعيش المجتمع الجزائري حالة من غياب الضابط أو الرادع الديني، باعتبار أن الدين الإسلامي هو أهم الضوابط التي تلزم الأفراد باتباع التعاليم والمبادئ والقيم والأخلاق التي منصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، هذا ما يعكس ما وصل إليه الفساد كظاهرة اجتماعية على مستويات عالية، فالفرد استسهل كل ما هو فاسد رغم مخالفته للنصوص الدينية ويعتبر قطعيا أنه سلوك محرم شرعا كالرشوة مثلا، لكن نجدها في انتشار واسع داخل المجتمع الجزائري، وهذا ما يفسر الغياب التام للضوابط الدينية التي تضبط سلوكنا باعتبارنا أفراد مسلمين.

وفي الأخير من خلال طرحنا هذا نستنتج أن ظاهرة الفساد لتفسيرها وفهم واقعها الاجتماعي في المجتمع الجزائري لا بد من معرفة كل ما يحيط بها من عوامل وأسباب ومختلف الآثار المرتبة عنها، وهذا ما حاولنا تقديمه انطلاقا من هذه الدراسة ومحاولة منا الخروج بمقاربة شاملة تكاملية الرؤية من زاوية سوسيولوجية لتفسير مختلف الأبعاد الكامنة وراء ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري، تمهيدا لطرح مقاربة تجمع بين البعد الاجتماعي والبعد الديني في معالجة وتفسير هذه الظاهرة البحثية، تحت ما يسمى **"مقاربة سوسيو دينية"** من وجهة نظر تكاملية لتحليل وتفسير الفساد من واقعنا الاجتماعي.

IX. نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة التحليلية إلى تقديم مجموعة من النتائج التالية:

1) يتعبر الفساد المالي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تفشت داخل المجتمع الجزائري.

2) أدى الفساد إلى ضعف وسائل الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري، وهذا أدى بدوره إلى تصدع القيم الاجتماعية وتراجع قوة القانون، وغياب الوازع الديني، وانهيار شبكة الأخلاق الاجتماعية والدينية.

3) بروز ثقافة فرعية تشجع على الفساد المالي داخل المجتمع الجزائري لدرجة أن أصبح الفساد ثقافة وسلوك مقبول ينتهج داخل المؤسسات الاجتماعية.

4) أن ظاهرة الفساد المالي تفسر من خلال ربطتها بتدهور الضوابط الاجتماعية وغياب للقيم والمعايير التي تشكل رادع لسلوك الفرد مما أصبح الفساد كثقافة منتشرة داخل كيان مجتمعنا.

X. خاتمة:

إن الحديث عن الفساد هو حديث عن خط مستقيم في المفهوم الهندسي لا بداية له ولا نهاية، فالفساد قضية الجميع ومكافحته نشاط يعني الجميع أيضا وهو بهذا المعنى واجب شرعي ووطني وأخلاقي، وعلى هذا الأساس لابد لكل هيئات الدولة وشرائح المجتمع عن طريق جمعيات المجتمع المدني أن تقف صفا متراصا لدرء الفساد والمفسدين، ولا تكفي القوانين الردعية لمكافحته، بل يجب وضع استراتيجية منسجمة ومتكاملة تأخذ بمفهوم واضح للفساد وتحديد عوامله وأسبابه والتركيز على نشر القيم والمثل العليا وتفعيل دور الدولة في حفظ حق المواطن في الكرامة والعيش الرغيد بما يحفظه ويجعله مواطنا صالحا في شتى مراتب المسؤولية.

وبذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم رؤية تحليلية وفق مقاربة تجمع بين الطرح السوسيولوجي والطرح الديني للخروج بتفسير واقعي لظاهرة الفساد المالي داخل السياق الاجتماعي الذي يعيشه مجتمعنا الجزائري عبر مختلف التيارات والتغييرات الاجتماعية التي أثرت ومازالت تؤثر على البناء الاجتماعي وعلى النظام الاجتماعي ومختلف المؤسسات الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1) أحمد يحي، عبد المجيد. (1998). "الأسرة والبيئة". الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

2) إميل دوركايم، ترجمة: حمود، قاسم. (1994). "قواعد المنهج في علم الاجتماع". مصر: مكتبة النهضة المصرية.

3) بن مرزوق عنترة. (2008). الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة.

4) جواني سعاد: (2013)، **"جريمة تبييض الأموال ودورها في نشر الفساد في المجتمع الجزائري"**، الجزائر: رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافة، جامعة باجي مختار عنابة.

5) حمدي عبد العظيم: (2014)، **"عولمة الفساد وفساد العولمة"**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

6) داود خير الله. (2004). الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها. بيروت، لبنان: مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309.

7) الرفاعي سلامة بن سليم: (2015)، **"الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي -دراسة مقارنة -"**، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

8) ريلنز شان وفرانك ويليامس: ترجمة عدلي السمري .(1999) .السلوك الإجرامي النظريات .مصر: دار المعرفة الجامعية.

9) سامية محمد جابر .(1996) .علم الاجتماع المعاصر .القاهرة، مصر: دار المعرفة الجامعية.

10) سامية محمد جابر: (1987)، **"الانحراف والمجتمع محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي"**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

11) سلاطنية بلقاسم، وحميدي سامية: (2008)، **"العنف والفقر في المجتمع الجزائري"**، القاهرة، مصر: دار الفجر.

12) الشمري هاشم: (2011)، **"الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية"**، عمان: دار اليازوري العلمية.

13) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن. (2008). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الأعمال والمجتمع. القاهرة: دار وائل للنشر.

14) عادل عبد اللطيف. (2004). الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها. مجلة المستقبل العربي، 95.

15) عبد الله أحمد عبد الله عبد المولى. (2010). الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري. جامعة الإسكندرية: رسالة دكتوراه غير منشورة.

16) عرشوش سفيان: (2019)، **"الفساد المالي في المجال الاقتصادي"**، الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد 11 جانفي 2019.

17) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات. (1995). تقنيات ومناهج البحث العلمي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

18) قواجلية آمال: (2016/2015)، **"واقع الفساد التنظيمي بين التجديد الإجتماعي والصراع الإقتصادي في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية في عصر العولمة والمعلوماتية ومرحلة اقتصاد السوق"**، الجزائر: أطروحة دكتوراه في قسم علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة أبو القاسم سعد الله -الجزائر2-.

19) الكبيسي عامر. (2005). الفساد والعولمة تزامن لا توأمة. الرياض: المكتب الجامعي الحديث.

20) محمد خالد المهايني. (2008). آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري . الملتقى العربي الثالث بعنوان: آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري (صفحة 33). الرباط : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

21) محمد سعيد نمور. (2002). الجرائم الواقعة على الأموال. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

22) المصراتي عبد الله احمد: (2011)، **"الفساد الإداري:نحو نظرية في علم الاجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي"**، الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

23) نيقولا تيماشيف، ترجمة: محمد عودة، وآخرون: (1983)، **"نظرية علم الاجتماع (طبيعتها وتطورها)"**، ط8، القاهرة، مصر: دار المعارف.

24) يعقوب قبانجي . (2004). العوامل والآثار في البيئة الاجتماعية ونسق القيم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

25) Emile, Durkheim: (1958), «**Education and sociology**», New York, The free press.

26) houghton mifflin company. (1992). the american heritage dictionary. american.

Thomas Winfree: (2004), Understanding Crime, Theory and Practice, Second Edition, Australia:

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد علي سلامي، أ.د/ عبد الحميد جفال ، (2020)، **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12(04)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 27-42.